

الأونروا في شرق القدس
بين إجراءات الاحتلال وتحديات البقاء

ورقة بحثيّة

للأستاذ ياسين حمّود/مدير عام مؤسسة القدس الدولية

الأونروا في شرق القدس

بين إجراءات الاحتلال وتحديات البقاء

ورقة بحثيّة

قدّمها الأستاذ ياسين حمّود/مدير عام مؤسسة القدس الدولية

مؤتمر «الأونروا ضمانة دولية لحقوق اللاجئين»

بيروت 2019/10/10

المحتويات

تمهيد

يعمل الاحتلال الإسرائيلي على رفع سقف استفادته من القرارات الأمريكية المنحازة إلى جانبه، حيث شكل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي أبرز هذه القرارات، في إطار خطة السلام الأمريكية التي يشرف عليها فريقه المعروفة بـ"صفقة القرن"، وتتضمن "الحل" النهائي أو التصفية النهائية للقضية الفلسطينية، وكان إنهاء ملف اللاجئين واحدًا من هذه الملفات التي شرعت الإدارة الأمريكية باستهدافها، عبر محاولتها تعطيل عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، مبتدأة بحجب التمويل عنها.

وفي خضم هذه المعركة الكبرى، يسعى الاحتلال إلى الاستفادة من هذه المعطيات جميعًا، ليفرض المزيد من التهويد على المدينة المحتلة، وتحويلها إلى عاصمته المزعومة، وقد شكلت الأونروا واحدةً من العقبات أمامه ، كونها تُعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا من أراضيهم عام 1948، وهؤلاء لهم رمزية كبيرة في الصراع مع الاحتلال؛ فكلمة اللاجئين تذكر العالم باستمرار بأنّ هناك جريمة تطهير عرقي واقتلاع قسري نفذتها العصابات الصهيونية قبل إعلان كيانها. ومع منتصف عام 2018، بدأت بلدية الاحتلال في القدس استهداف عمل وكالة الأونروا، في محاولة لإخراجها من المدينة، والسيطرة على المدارس والمؤسسات التي تديرها في المدينة، وتحويلها إلى إدارة الاحتلال.

وفي حال نجاح الاحتلال بإخراج الأونروا من المدينة المحتلة، سيبقى آلاف الفلسطينيين بلا خدمات، أو سيُجبرون على الانضمام إلى أطر الخدمات الإسرائيلية أو الالتجاء إليها بناءً على الحاجة الملحة والأمر الواقع، وحاجة السكان في مخيم شعفاط وغيره من مناطق المدينة المحتلة إلى الكثير من الخدمات الأساسية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم. وهو ما يخدم خطة الاحتلال لإخضاع الفلسطينيين أو فصلهم عن القدس في سياق الخطوات الديموغرافية المتسارعة لتقليل عدد الفلسطينيين في المدينة.

أولًا: الأونروا في القدس التاريخ ومساحة عمل

بدأت الأونروا أعمالها في الضفة الغربية المحتلة بما فيها الشطر الشرقي من القدس المحتلة عام 1967، ويشكل مخيم شعفاط أبرز المناطق التي تركز فيها الأونروا خدماتها، وتم تأسيس المخيم عام 1965، بعد إغلاق مخيم «ماسكار» في البلدة القديمة بسبب سوء الظروف الصحية فيه. وبحسب موقع الوكالة تعود أصول اللاجئين في المخيم إلى 55 قرية تابعة لمناطق القدس واللد ويافا والرملة، وقد تأسس المخيم على قطعة أرض استأجرتها وكالة الأونروا من الحكومة الأردنية[1].



صورة جوية لمخيم شعفاط

المصدر: أريج

وبحسب سجلات الوكالة يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لديها نحو 11,000 لاجئ، وتُشير الوكالة إلى أن المخيم يقطن فيه أكثر من 18,000 نسمة، إضافةً إلى نحو 4,000 لاجئ انتقلوا إلى المخيم، في السنوات الأخيرة، نتيجة سياسات الاحتلال التي تستهدف السكان في القدس المحتلة، وتُشير مصادر أخرى إلى أعداد أكبر من السكان، ويعمل نحو 70% من سكان شعفاط في القطاع الخاص الإسرائيلي، ويعاني المخيم إلى جانب الاكتظاظ السكاني، مشاكل بنيوية متعلقة بالبنية التحتية[2].

ويشكل الأطفال والشباب الجزء الأكبر من اللاجئين في المخيم، حيث تتجاوز نسبتهما معًا نحو 70 % من مجموع السكان المسجلين لدى الأونروا، وتشمل تقديمات الأونروا في شعفاط

1 موقع الأونروا الرسمي، https://tinyurl.com/yxo9ffpd

2 المرجع نفسه.

برامج التعليم والإغاثة والصحة، ولها عددٌ من المؤسسات والمراكز الخدمية، هي:

- أربع مدارس.
- مركز صحي واحد.
- وحدة علاج طبيعيّ.
- مركز إعادة تأهيل مجتمعي.
- مركز برامج نسائية.

ويشكل قطاع التعليم أبرز القطاعات التي تقوم عليها وكالة الأونروا في القدس المحتلة، إذ يتلقى نحو 1800 طالب وطالبة تعليمهم في مدارس تابعة للأونروا، وينقسم أعداد الطلاب في مناطق القدس المحتلة وفق الجدول الآتي[1]:

المنطقة	عدد الطلاب	ملاحظات
مخيم شعفاط	1200 طالب وطالبة	يتوزعون على مدارس المخيم
وادي الجوز	150 طالبًا وطالبة	في مدرسة الوكالة الابتدائية
سلوان	100 طالبة	في مدرسة الوكالة الابتدائية للبنات
صور باهر	350 طالبة	في مدرستي الوكالة الابتدائية والثانوية للبنات
المجموع	1800 طالبًا وطالبة[2]	

1 عرب 48، 19/1/2019. https://tinyurl.com/y2vf4lj9
2 وهو الرقم الذي أشار إليه رئيس بلدية الاحتلال السابق نير بركات في أحد تصريحاته التي تناولت الأونروا. هآرتس، 6/10/2018. https://tinyurl.com/ycwceu8f

يقع المقرّ الرئيس لخدمات الوكالة في الشطر الشرقي من القدس المحتلة في حي الشيخ جراح، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات الوكالة في المدينة نحو 110 آلاف لاجئ مسجل في القدس وضواحيها، وتضم البلدة القديمة مستوصفًا صحيًا كبيرًا، إضافةً إلى عدد من العيادات الصحية والمراكز التخصصية بالمرأة والطفل وغيرها من المراكز ذات الصلة[1].

ويرتبط اللاجئون الفلسطينيون في القدس المحتلة وغيرها من المناطق، بقرار الأمم المتحدة رقم 194، وهو القرار الذي حدد مهام وكالة الأونروا، على أنها منظمة دولية تتابع وتُدير أوضاع اللاجئين في مناطق وجودهم المختلفة إلى حين عودتهم إلى ديارهم، ما يؤكد أن قرار إنشاء الأونروا هو قرار سياسي ابتداءً من الأمم المتحدة، فلا يمكن إنهاء عملها في القدس المحتلة وباقي الأرجاء التي يوجد فيها الفلسطينيون، إلا بقرار أمميّ آخر[2].

ثانيًا: القرارات الأمريكية

حقق ترامب وعده الانتخابي الأبرز، إذ أعلن في 2017/12/6 اعتراف بلاده بالقدس "عاصمة" لدولة الاحتلال، وأعلن نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة. وفي 2018/5/14 تم نقل مبنى السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة بحضور جاريد كوشنير ورئيس وزراء الاحتلال وحشد من الشخصيات السياسية الأمريكية والإسرائيلية والدولية[3]. وقد شكلت هذه القرارات المقدمات الأولى التي أراد لها فريق ترامب أن تسبق الإعلان النهائي عن "صفقة القرن" في سياق إلغاء الملفات "الإشكالية"، العالقة بين الجانبين، لتكون الصفقة المرحلة الأخيرة لإنهاء القضية الفلسطينيّة.

وقد شكلت هذه القرارات الأرضية التي بنت عليها سلطات الاحتلال محاولاتها لإيقاف الأونروا في القدس المحتلة، إذ أوقف ترامب المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الأونروا، وقد

1 العربي الجديد، 2018/10/9. https://tinyurl.com/y36cpw9e
2 الحدث 24، 2018/10/22. https://tinyurl.com/y2fjxqta
3 روسيا اليوم، 2018/5/14. https://tinyurl.com/yylhn9ak

كشفت صحفٌ أمريكية عن مراسلات بين صهر ترامب ومستشاره جاريد كوشنير، وبين كبار المسؤولين الأمريكيين، تضمنت آراء كوشنير حول ضرورة إلغاء عمل الأونروا[1]. وبحسب الفورن بولسي فإن إدارة ترامب تعمل على تجريد الفلسطينيين من صفة اللجوء، في سياق إزالة قضيتهم عن طاولة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبحسب هذه المصادر فإن واحدة من مراسلات كوشنير إلى المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات أظهرت رؤية كوشنير لإلغاء الأونروا، "من المهم بذل جهد صادق ومخلص لتعطيل الأونروا، هذه الوكالة تديم الوضع الراهن، فاسدة وغير فعالة ولا تساعد السلام"[2].

وتُرجمت أفكار كوشنير على أرض الواقع؛ ففي 2018/1/5 جمدت الولايات المتحدة نحو 125 مليون دولار من مساهمتها في ميزانية الأونروا، وتشكل هذه المبالغ الدفعة الأولى من المساهمة الأميركية في ميزانية الوكالة لعام 2018، وكشف مسؤولون في إدارة ترامب أن هذا التجميد جزء من العقوبات الأمريكية على الفلسطينيين، لرفضهم الانخراط في "صفقة القرن"[3]. وفي شهر آب/أغسطس 2018 أعلنت الإدارة الأمريكية قطع مساعداتها المالية عن وكالة الأونروا بشكلٍ كامل، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر ناورت إن واشنطن قررت عدم تقديم المزيد من المساهمات للأونروا بعد الآن[4].

ولم تكن القرارات الأمريكية لتستهدف وكالة الأونروا وعملها فقط، بل استهدفت القرارات الأمريكية القطاعات الحياتيّة في القدس المحتلة، ففي 2018/9/7 أعلنت الخارجية الأمريكية عن حجب 25 مليون دولار أمريكي، كان من المقرر تقديمها للمستشفيات الفلسطينية في القدس المحتلة، وعددها ست مستشفيات تقدم خدمات طبية للفلسطينيين في القدس المحتلة والضفة الغربية، وقطاع غزة، ما سينعكس سلبًا على خمسة ملايين فلسطينيّ[5].

1 فورين بوليسي، 2018/8/3. https://tinyurl.com/y94fzfsz
2 المرجع نفسه.
3 عرب 48، 2018/1/5. https://tinyurl.com/y3m7pehd
فرانس 24، 2018/1/30. https://tinyurl.com/y26mkjgg
4 الجزيرة نت، 2018/9/10. https://tinyurl.com/y5k2kzaq
5 الجزيرة نت، 2018/9/10. https://tinyurl.com/y2mlcyya



جاريد كوشنير يلقي كلمته في مؤتمر البحرين

ومع إطلاق الجزء الاقتصادي من "صفقة القرن" عبر ورشة اقتصادية في البحرين، التي عُرفت إعلاميًا بـ"ورشة البحرين"، نقلت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية عن مصادر مقربة من الإدارة الأمريكية أن "الورشة المخطط لها في عاصمة البحرين ستركز على الأرجح على الجوانب الاقتصادية لخطة السلام، ولكن سيكون لها جوانب سياسية أيضًا"، على أن تطرح الولايات المتحدة الاستغناء عن وكالة الأونروا، على أن تنفذ منظمات غير حكومية دولية برامج التعليم وتوزيع الأغذية. ومما يُشير إلى أن هذه الفكرة كانت ضمن خطط الولايات المتحدة تصريحات المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات في 2019/5/22، خلال جلسة في مجلس الأمن، إذ دعا إلى نقل خدمات الأونروا إلى الدول المستضيفة للاجئين، قائلًا إنّ "على المجتمع الدولي الإقرار بأن نموذج الأونروا خذل الشعب الفلسطيني"، مشيرًا إلى أنّ "الفلسطينيين سيخسرون إذا امتنعوا عن المشاركة في الورشة الاقتصادية بالبحرين"[1]. ولم تخرج الورشة بأي مخرجات واضحة على الصعد كافة.

وتمهد هذه القرارات الأمريكية الأرضية للاحتلال ليمضي في الضغط على وكالة الأونروا في القدس، وقد تزامن العديد من هذه الخطوات الأمريكية، مع قرارات وتصريحات إسرائيليّة تستهدف عمل الأونروا في القدس المحتلة عامة، وفي مخيم شعفاط على وجه الخصوص.

1 ورقة معلومات صفقة القرن: تصفية القضيّة الفلسطينيّة بخطّة أمريكية وأدوات عربية، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، ص 2-3.

ثالثًا: الإجراءات الإسرائيليّة في استهداف الأونروا

يحاول الاحتلال الإسرائيلي أن يحقق الاستفادة القصوى من القرارات الأمريكية لتصفية الأونروا، مستغلًّا وجود ترامب على رأس السلطة في الولايات المتحدة، ومتخذًا من القرارات المتتابعة والدعم الأمريكي غير المحدود دافعًا في مخططاته التهويدية، ومما يثير المخاوف من استهداف للأونروا الانزياح العربي الكبير إلى مربع التطبيع مع الاحتلال، وإمكانية توقف بعض الدول العربية المانحة عن دفع حصصها في تمويل الوكالة.

وفي سياق عمل سلطات الاحتلال على إخراج الأونروا من القدس المحتلة، أعلن نير بركات رئيس بلدية الاحتلال في القدس آنذاك عن خطة إسرائيلية لطرد الأونروا من المدينة بعد وقتٍ قليل من إعلان ترامب وقف تمويل الوكالة، وقال بركات في 2018/9/3 إنه أصدر تعليماته للمسؤولين في المدينة من أجل إعداد خطة للاستعاضة عن جميع مهام الأونروا بخدمات البلدية، على أن يعرض الخطة على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وجاءت تصريحات بركات في مؤتمر نظمته قناة "حداشوت" الإخبارية التلفزيونية، واعتبر بركات أن «إزالة الأونروا ستقلص التحريض والإرهاب، وستحسن الخدمات للسكان، وستزيد من أسرلة شرقي المدينة، وستساهم في السيادة ووحدة القدس"[1].

وأظهرت تصريحات بركات أن مشروع إقصاء الأونروا هدفٌ رئيس لدى الاحتلال وأذرعه، إذ قال بركات إن "الأونروا هي كيانٌ أجنبي وغير ضروري، فشل فشلًا ذريعًا، وأنا أعتزم إبعاده من القدس"، متهمًا الأونروا بالفشل، وسجل العديد من السلبيات – بادعائه- حول المدارس التي تديرها في القدس، واصفًا أنها مليئة بالتحريض ضد «إسرائيل»، قائلًا إن «النظافة تحت مسؤوليتهم آخذة بالتدهور، خدمات الرفاه التي يقدموها لا تعطي أي أمل للسكان والرضا عنهم منخفض للغاية"[2]. ولم يصرّح بركات عن المدى الزمني لهذه الخطة، ولكن تضافر المعطيات أفاد أنها قريبة التنفيذ.

1 تايمز أوف إسرائيل، 2018/8/4. https://tinyurl.com/y653bg7y
2 المرجع نفسه.

وفي 2018/10/4 كشف تقرير إعلامي إسرائيلي عن تخطيط الاحتلال لإغلاق جميع مؤسسات وكالة الأونروا في القدس المحتلة، وأن بلدية الاحتلال في القدس وضعت خطة تتضمن إنهاء عمل الوكالة في المدينة، وإغلاق مؤسساتها، بما فيها المدارس والعيادات ومراكز الخدمات المعنية بالأطفال، ويشمل المخطط إنهاء تعريف مخيم شعفاط بأنه "مخيم" لاجئين، ولفت التقرير إلى أن المخطط تمت صياغته بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية، وسيُعرض على الحكومة الإسرائيلية للمصادقة من دون تحديد موعد[1].

وبدأت تتضح بعض معالم خطة بلدية الاحتلال، إذ ناقشت لجنة الداخلية في "الكنيست" خطة أعدها رئيس بلدية الاحتلال نير بركات، لطرد وكالة الأونروا من المدينة المحتلة، ونقل المكتب الإعلامي لـ"كنيست" الاحتلال عن بركات قوله: "المال ليس عذرًا، والميزانية ليست ذات اعتبار عندما نخرج ونقول: في القدس لا يوجد لاجئون وإنما مواطنون"، وأضاف "السيادة في القدس لنا"، وعد "قرار الرئيس الأميركي ترامب خفض الدعم لأونروا، أنه خلق فرصة لتنفيذ خطة ووضع حد لهذا التشويه"[2].

وقد أثارت تصريحات بركات رفضًا فلسطينيًا كبيرًا، ورفضته كذلك وكالة الأونروا، فأعلن المتحدث الرسمي باسم الوكالة سامي مشعشع، ردًا على هذه التصريحات إن "مطلق جهة ومطلق دولة لا تملك قراراً بإنهاء مهام الوكالة"، وقال إن "مرجعية الوكالة هي الجمعية العمومية للأمم المتحدة"، وكشف مشعشع عن إجراءات واعتداءات تتعرض لها الوكالة والعاملين في القدس المحتلة[3].

وعلى الرغم من الرفض الشعبي الفلسطيني والرسمي ورفض إدارة الأونروا، ذكرت القناة العبرية الثانية أن مجلس الأمن القومي التابع لمكتب رئاسة وزراء الاحتلال الإسرائيلي، عقد عدة جلسات مغلقة لمناقشة خطة نير بركات، وكشفت القناة عن مشاركة نتنياهو في بعض تلك الاجتماعات، واتخذ المجلس في شهر كانون أول/ديسمبر 2018 قرارًا بتنفيذ الخطة[4].

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، حال القدس السنوي 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت 2019، ص 106.
2 عرب 48، 2018/10/17. https://tinyurl.com/y653bg7y
3 العربي الجديد، 2018/10/9. https://tinyurl.com/y36cpw9e
4 حال القدس السنوي 2018، مرجع سابق، ص 107.

عمال بلدية الاحتلال ينظفون شوارع مخيم شعفاط


عمال بلدية الاحتلال ينظفون شوارع مخيم شعفاط

وبدأ تحرك بلدية الاحتلال في القدس نحو مخيم شعفاط، ففي 2018/10/23، دخل إليه عددٌ من موظفي بلدية الاحتلال في القدس، يرافقهم رئيسها – حينها- نير بركات، وقام عمال بلدية الاحتلال بتنظيف مدخل المخيم، بحماية مشددة من قوات الاحتلال، ووصف ناشطون من المخيم هذه الخطوة بأنها بالغة الخطورة، لكونها انطلاقة عملية لمحاولات استبدال خدماتٍ مقدمة من بلدية الاحتلال بخدمات الأونروا[1].

ولم تكن محاولات إدخال المخيم إلى دائرة الخدمات المقدمة من بلدية الاحتلال هي الوسيلة التي انتهجتها الأخيرة فقط، ففي سياق محاولة الاحتلال إلغاء صفة اللجوء عن المخيم وضمه إلى بلدة شعفاط، أعاد الاحتلال تسمية ضاحية السلام المحاذية للمخيم، وأطلق عليها اسم "عناتا الجديدة"، ولا تضم الضاحية سوى عدد قليل من العوائل التي تحمل بطاقات هوية الضفة الغربية، في حين أكثر من 90% من سكان المنطقة من حملة البطاقة الزرقاء من المقدسيين[2].

وعملت طواقم الاحتلال على رفع حجم اعتداءاتها على السكان، بحجج تطبيق النظام وضبط المخالفات، إذ شنت طواقم الاحتلال حملات متكررة استهدفت المحال التجارية وبسطات الباعة المتجولين، وسيارات المواطنين المركونة في شوارع المخيم، وحررت العديد

1 عرب 48، 2018/10/23. https://tinyurl.com/y57hqc9p
2 حال القدس السنوي 2018، مرجع سابق، ص 108.

من المخالفات المالية والغرامات، وأتت هذه الحملة مع تزايد الاستهداف الإسرائيلي للأونروا وللمخيم خلال الأشهر الماضية[1].

وفي خطٍّ موازٍ اقتحمت طواقم تابعة لوزارة الصحة الإسرائيلية في 2018/10/8 عيادة "الزاوية الهندية" في البلدة القديمة بحماية مشددة من قوات الاحتلال، وهي واحدة من العيادات الطبية التابعة لوكالة الأونروا، وكانت ذريعة هذا الاقتحام فحص الأدوية الموجودة في العيادة، وأغلقت طواقم الاحتلال مرافق العيادة مطالبة بالاتصال مع إدارة الوكالة التي أرسلت مندوبين عنها، رفضوا إجراء أي فحوصات لأقسام العيادة من قبل وزارة الصحة الإسرائيلية، بناء على اتفاقيات دولية تقضي بعدم تدخل الدول في مؤسساتها، بينما ادعى مندوب الصحة الإسرائيلي أنه يرغب بمعرفة أسماء الأدوية ومعاييرها ومكان صناعتها فقط[2].



قوات الاحتلال تقتحم عيادة الزاوية الهندية

ولم يكن وصول وجه جديد لرئاسة بلدية الاحتلال ليغير من سياسة الاحتلال في استهداف الأونروا، ففي 2019/1/20، كشفت القناة العبرية الثانية عن قرار اتخذه المستوى السياسي في الاحتلال لإنهاء وكالة الأونروا، وكشفت القناة عن اجتماع موسع في ديوان رئاسة وزراء الاحتلال ضم مستشار الأمن القومي وعددًا من قيادات الاحتلال، خلص إلى حرمان مدارس الأونروا من تصاريح العمل داخل المدينة خلال السنة الدراسية، تمهيدًا لتحويلها

1 الجزيرة نت، 2018/11/24. https://tinyurl.com/yyk325fn
2 العربي الجديد، 2018/10/3. https://tinyurl.com/yy36hgl5

إلى مدارس حكومية، وإنهاء عمل الوكالة في القدس بشكلٍ تام، وبحسب القناة العبرية بدأت بلدية الاحتلال استئجار مبانٍ مؤقتة لتحويلها إلى مدارس تابعة للنظام التعليمي بالقدس. وستؤثر هذه القرارات على أكثر من 1800 طالب وطالبة في مخيم شعفاط ووادي الجوز وصور باهر وسلوان.[1]

رابعًا: تحديات بقاء الأونروا في القدس والسيناريوهات المحتملة

أطلقت وكالة الأونروا العام الدراسي الجديد 2019-2020، من دون أي خطوات إسرائيليّة مقابلة، ويعزو مراقبون تراجع الاحتلال عن القيام بأي خطوات مباشرة، لعددٍ من العوامل السياسية والإقليمية، من بينها:

- الانشغال بالانتخابات الإسرائيليّة، إذ جرت الأولى في شهر نيسان/إبريل 2019، وبعد فشل نتنياهو بتشكيل الحكومة تم إعادتها في شهر أيلول/سبتمبر 2019، ما يعيد المستوى السياسي الإسرائيلي إلى دائرة الانشغال بعقد التحالفات وتشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة.
- فشل ورشة البحرين وعدم خروجها بحلول حقيقية لمختلف الملفات التي استعرضها الجانب الأمريكي ضمن الورشة، أو التي سُربت قبل انعقاد الورشة.
- المماطلة في إعلان بنود "صفقة القرن" وضبابية هذه البنود، والاعتماد على تسريبات متناثرة، ما جعل إكمال الأونروا مهامها أمرًا واقعًا بحكم الغطاء الأمني التي تتمتع به، وانكفاء الاحتلال عن إجراء أي خطوات واضحة تستهدف الوكالة أو مؤسساتها.
- اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ما يجعل ترامب أكثر انشغالاً بحملته الانتخابية وغيرها من الملفات الداخلية.

1 موقع مدينة القدس، 2019/1/20. http://quds.be/ug7

وتكمن أكبر التحديات التي تواجه بقاء الأونروا فاعلة في القدس المحتلة، أو في مختلف المناطق الفلسطينية في عاملين اثنين:

العامل الأول: تشكيل حكومة إسرائيلية تضع تحقيق السيطرة الكاملة على القدس المحتلة في مقدمة أولوياتها، في سياق تنفيذ القرارات الإسرائيلية السابقة، والعمل على ترسيخ القدس "عاصمة" للاحتلال، ما يعني استهداف مؤسسات الأونروا بشكلٍ مباشر، من خلال الاقتحامات المتكررة وعرقلة العمل، وصولًا إلى إصدار قرارات أحادية بإخراج الوكالة من القدس المحتلة، وعلى الرغم من الغطاء الدولي للمنظمة، فإن تاريخ دولة الاحتلال مليء بتجاوز هذه المحددات الدولية.

العامل الثاني: انكفاء الأونروا عن القيام بمهامها، بناء على ثلاثة سيناريوهات رئيسة، وهي:

أ- مشاكل التمويل المستمرة التي تعاني منها الوكالة، فبحسب معطيات الأونروا فإنها تحتاج إلى نحو 150 مليون دولار أمريكي لمواصلة عملياتها حتى نهاية العام الحالي[1]. وقد فاقم من واقع التمويل تعليق عدد من الدول مساهماتها في ميزانية الوكالة، إذ علقت كل من هولندا وسويسرا وبلجيكا مساهماتها في الميزانية السنوية للأونروا، على خلفية قضايا فساد[2]. وهنا تظهر إمكانية ضغط الولايات المتحدة على عددٍ من الدول العربية وخاصة المحور الذي روج ونظّم ورشة البحرين لإيقاف تمويل المنظمة، ما يحرم الوكالة من مبالغ مهمة تستفيد منها الأونروا سنويًا، ما يفاقم من واقع العجز المادي القائم بعد الانسحاب الأمريكي من تمويل الوكالة خلال العامين الماضيين.

ب- إثارة قضايا "الفساد" في الوكالة، والترويج للمزاعم التي تُظهر الوكالة فاسدة، وأن أموال المانحين يتم تبديدها، وقد كان التركيز في هذه القضايا على مكتب الوكالة في القدس المحتلة، فقد كشف تقريرٌ لوكالة الصحافة الفرنسية عن انتهاكات أخلاقية وجنسية وإساءة لاستخدام السلطة قام بها عدد من كبار المسؤولين في المكتب بمن فيهم

1 عربي 21، 2019/8/27. https://tinyurl.com/yynlxebv
2 صحيفة الأخبار، 2019/8/8. https://tinyurl.com/yy4qjlff

المفوض العام للأونروا بيير كرينبول[1]. ما دفع الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى إجراء تحقيقات جدية حول هذه المزاعم[2]، وهي واحدةٌ من الحجج التي يُمكن أن يستخدمها الاحتلال والولايات المتحدة للحدّ من عمل الأونروا.

ت- عدم التجديد للوكالة بقرار من الأمم المتحدة خلال الدورة التي تعقد في نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2019، أو في دورات قادمة، إذ تواجه الأونروا مخاوف جدية من عدم التصويت على ولاية جديدة لها مدة ثلاث سنوات، نتيجة لضغوط أميركية وإسرائيلية، من أجل إنهاء عملها من بوابة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من عدم وجود إرادة دولية كافية لعدم التجديد، فإن الأمر يظل ممكنًا في ظل الإدارة الأمريكية الحالية.

1 أورو نيوز، 2019/7/30. https://tinyurl.com/yym5pd7s
2 عربي 21، 2019/8/27. https://tinyurl.com/yynlxebv

التوصيات

بناءً على ما سبق، لا يمكن بحال من الأحوال التفريط حاليًا بوجود وكالة الأونروا، خاصة مع ما تمثله ككيان يحفظ خصوصية اللاجئين الفلسطينيين، ما يوجب أن تقوم الجهات المعنية، وخاصة السلطة الفلسطينيّة والدول العربية بتحركات فاعلة لحماية الوكالة، وضمان استمرار عملها بناء على النقاط الآتية[1]:

1- الحفاظ على وكالة الأونروا هو حفاظ على واحدٍ من الشهود على جريمة تشريد الشعب الفلسطيني، وعدم القبول بحلها إلا بحل قضية اللاجئين حلًا عادلًا وشاملًا يعكس إرادة الشعب الفلسطيني بالعودة إلى كلّ فلسطين أولًا وأخيرًا.

2- ضرورة وضع نظام أساسي للوكالة يحدد وظيفتها وعلاقاتها الهيكلية بهيئات الأمم المتحدة ومسؤولية الأخيرة تجاه الأونروا، ما يؤدي إلى وضع حد للعجز الدوري في ميزانيتها، وكسر القيد الأمريكي خاصة بعد الفراغ المالي الضخم الذي خلفه الانسحاب الأمريكي من تمويل الوكالة.

3- تشكيل جبهة دولية تدافع عن وجود الأونروا، وتواجه المخططات الأمريكية والإسرائيلية، وهي خطوة ممكنة بعد التراجعات الأمريكية المتكررة في الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية.

4- توفير الحماية الدولية من خلال قرارات دولية تحت البند السابع في الأمم المتحدة، وعدم السماح باستفراد الاحتلال بالأونروا، خاصة أن وضع اللاجئين مكفول بعددٍ من القرارات الدولية.

5- العمل على تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية الذي تتبنّاه العديد من المنظمات الدولية، بما فيها الأونروا، أي إشراك اللاجئين بشكلٍ مباشر في رسم سياساتها وتخطيط برامجها وتنفيذها، خاصة في المناطق التي تتعرض لها الأونروا للاستهداف المباشر.

1 تم الاستفادة من بعض النقاط من:
عدنان أبو عامر، إسرائيل تحث الخطى نحو تصفية الأونروا، الجزيرة نت، 2018/1/22. https://tinyurl.com/y6xtj8jk
تقدير استراتيجي (104) – أيار/ مايو 2018، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018/7/11. https://tinyurl.com/y4bras3z

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

